الحلول المستحيلة

أ.م.د. مظفر حسني علي*

منذ أن تم تحرير تجارة العراق بموجب قرارات سلطة الائتلاف بالأمر (38) لسنة 2003 والأمر (54) لسنة 2004 حيث توقفت الحكومة عن إستيفاء الضرائب والرسوم على التجارة الخارجية وتم تعليق العمل بقانون التعريفة الكمركية رقم (77) لسنة 1955 وتعديلاته ، وأصبحت السلطات الكمركية تتقاضى نسبة 5% من قيمة السلع المستوردة كضريبة لإعادة اعمار العراق – مع وجود إعفاءات واسعة من هذه الضريبة ، منذ ذلك الحين يثير موضوع التعريفة الكمركية جدلا واسعا . وأزداد الأمر تعقيداً بعد تشريع قانون التعريفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010 الذي كان يفترض أن يتم العمل بموجبه في سنة 2011 ، إلا أن الحكومة وجدت نفسها عاجزة عن تطبيق هذا القانون رغم التعهدات التي قدمتها إلى منظمة التجارة العالمية والمواعيد التي ألزمت نفسها بها وعجزت عن الإيفاء بها . وهناك أسباباً عديدة اقتصادية واجتماعية و إدارية وأخرى سياسية تقف عائقاً ، ويبدو أنها قد تجعل من المستحيل أن تتمكن هذه الحكومة أو أية حكومة أخرى تليها من تطبيق هذا القانون .

وتتعدد الآراء بين مؤيد ومعارض لقانون التعريفة الكمركية يقول البعض أن الاقتصاد العراقي لا يحتمل مزيداً من المشكلات التي سوف يجلبها هذا القانون فترتفع الأسعار وينخفض النشاط التجاري و العبء الأكبر سيقع على المستهلكين وأكثرهم من الفقراء أو على حافة الفقر ، وغيره يقول أن هذا القانون سيفتح أبواباً جديدة للفساد والمفسدين ، وغيره يرى أن العراق ليس بحاجة إلى مصادر إضافية للإيرادات في ظل تحسن إيراداته النفطية ويصر البعض حول عدم جاهزية الإدارات الكمركية والمنافذ الحدودية . ويرى آخرون أن تنفيذ القانون أو تأجيلهِ يمكن أن يحقق مكاسب سياسية أو يستخدم كورقة للتسقيط السياسي أو للدعاية الانتخابية . ومما يزيد المشهد تعقيداً أن عدم تنفيذ هذا القانون حسب التوقيتات الواردة فيهِ من دون إتخاذ الإجراءات الأصولية للتأجيل أو الإلغاء أو التعديل على القانون يعد خرقاً دستورياً ، ويبدو أننا ننتهي دائماً أمام حالة عراقية فريدة تقود أية قضية إلى طريق مسدود.

والسؤال هنا هو لماذا تختار الحكومة دائماً الحلول الصعبة التي تقف عاجزة أمام إستحالة تنفيذها ولا تبحث عن الحلول السهلة القابلة للتنفيذ عملياً ؟

من التجارب العالمية ومن خبرات المنظمات الدولية ومن العديد من الدراسات الأكاديمية التي استندت إلى أدلة تجريبية ، كلها توصلت إلى أن أفضل تعريفة كمركية هي تلك التي تكون في حدود مقبولة وتكون الفروقات بين الحدود العليا للتعريفة وحدودها الدنيا قليلة مثلاً أن يكون الحد

*عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والإقتصاد

الأدنى للتعريفة هو 5% والحد الأعلى هو 15% مع إعطاء إعفاءات من هذهِ التعريفة حسب متطلبات الوضع الاقتصادي للبلد وحسب الهدف من هذه التعريفة كأن يكون لزيادة الإيرادات العامة أو لحماية منتجات محلية معينة أو لتسهيل إنسياب التجارة الخارجية...أو غيرها من الأهداف . وقد يكون الحل الأسهل هو توحيد التعريفة الكمركية بنسبة ثابتة كما فعلت سلطة الائتلاف عندما حددتها ب 5% ، وكان من الممكن أن يتم تحديد التعريفة وفق القانون الجديد بنسبة 10% مثلاً وهذا يجعل إجراءات تحصيل التعريفة أبسط ويقلل من فرص التحايل والتهرب والتهريب والتزوير وغيرها من الأساليب التي يلجأ إليها التجار لتعظيم أرباحهم في ظل ضعف أو انعدام الرقابة الحكومية وفي نهاية المطاف المستهلك هو من يتحمل هذا العبء .